ظاهرة التأويل في الدرس النحوي
بحث في المنهج
لعبدالله بن حمد الخثران

صلاح الدين صالح حسنين
أستاذ علم اللغة بكلية التربية للبنات - الرياض

الخثران ، عبدالله / ظاهرة التأويل في الدرس النحوي ؛ بحث في المنهج . - ط (١) الرياض : النادي الأدبي بالرياض ، ١٤٠٨هـ ١٥٨ ص .

يقع هذا الكتاب في أربعة فصول ، ويتصدره تقديم ومقدمة ، وتذيله قائمة بمصادر المؤلف ومراجعه التي استعان بها لإعداد بحثه ، وسوف نقوم بمراجعته وعرضه على النحو التالي :

(أ) التقديم بقلم عبدالله بن إدريس :

أوضح فيه الاهتمام بالثقافة التي تخدم الدين والعلم والأدب واللغة العربية ، ومن ثم فالكتاب لا يقتصر على التخصص المحدد الذي حدده مسمّاه . بل أوضح فيه أن هذا الكتاب لا يفيد المختصّين في اللغة العربية وحدهم ، بل يستفيد منه كل راغب في إثراء لغته ، وزيادة حصيلته منها .

(ب) المقدمة وهي بقلم المؤلف :

تطرق فيها إلى تعريف مصطلح التأويل النحوي بأنه توجيه النصوص والأساليب التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام والأقيسة التي استنبطها النحاة ، ثم تحدث عن موقف مدرستي البصرة والكوفة من التأويل ، وأوضح أن البصريين أكثر تأويلا من الكوفيين .

ولما كان الكتاب قد ركز على التأويل بحثا منهجيا ، فإن المؤلف ألح في مقدمته على ضرورة بحث منهج المدرستين : البصرية والكوفية في النظر إلى المادة اللغوية وقد تطلب منه هذا أن يبحث في المؤثرات التي أثرت على هذا المنهج في الدرس النحوي ، وهنا أثار قضية شغلت اهتمام الباحثين المحدثين وهي مامدى صحة القول بتأثر النحو العربي بمنطق أرسطو ؟ .

ثم انتقل بعد ذلك إلى الحديث عن أسباب التأويل عند المدرستين ، ثم أعقبه بالحديث عن ثلاث ظواهر هي : الشذوذ عند النحاة ، وإمكانية تطبيق التأويل عليها ، الضرورة الشعرية ، والحذف .

واختتم المؤلف مقدمته بالحديث عن موقفه من التأويل، فأوضح أنه يؤيد التأويلات الضرورية في فهم التركيب النحوي ، ويرفض تلك التأويلات المتكلفة والتي تعتمد على التعسف في فهم التركيب النحوي .

(ج) الفصل الأول وهو بعنوان : قضية التأثير والتأثر في النحو العربي

ناقش المؤلف في هذا الفصل آراء اللغويين في هذه القضية ، وأوضح أن هناك رأيين ، رأي يرى أن النحو العربي تأثر بالمنطق والفلسفة اليونانيتين ،

سواء أكان هذا التأثير مباشرا ، كما يرى طه حسين وأحمد أمين وإبراهيم أنيس وإبراهيم مدكور ، أم كان غير مباشر ، وأنه تمّ بواسطة اللغة السريانية ، كما يرى المستشرق مرقس من أواخر القرن التاسع عشر ومصطفى نظيف ، ومصطفى السقا .

رفض المؤلف هذا الرأي ، واعتمد في ذلك على عدة عوامل ، منها أن النحو اليوناني يدور في فلك المنطق والفلسفة ، أما النحو العربي فيعتمد على الأسس الشكلية، ومنها خصوصية قواعد كل لغة ، وأنه يكاد يكون من المستحيل افتراض القواعد ، ومنها أيضا أن النحو السرياني تأثر بالنحو العربي ولم يثبت تاريخيا عكس ذلك .

يرى الرأي الثاني أن النحو العربي نشأ في بيئة إسلامية ، وتأثر بالعلوم الإسلامية التي سبقته ، وهي علم أصول الفقه وعلم الكلام ، وأيد المؤلف هذا الرأي ، واعتمد على الأدلة الآتية :

(١) ظهور علم أصول الفقه في وقت مبكر ، ولم تظهر المؤلفات النحوية إلا بعد زمان الأئمة الأربعة : مالك بن أنس ت ١٧٩هـ . وأبو حنيفة ت ١٥٠هـ . والشافعي ت ٢٠٤هـ . وأحمد بن حنبل ت ٢٤١هـ .

(٢) ظهور مؤلفات في أصول النحو قياسا على مؤلفات أصول الفقه ، مثل كتاب الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي ت ٣٣٧هـ . والخصائص لابن جني ت ٣٩٢هـ ولمع الأدلة لأبي البركات الأنباري ت ٥٧٧هـ . والاقتراح في علوم النحو للسيوطي ت ٩١١هـ .

(٣) ظهور مؤلفات في مسائل الخلاف بين النحاة قياسا على ترتيب مسائل الخلاف بين الشافعي وأبي حنيفة .

(٤) استخدام المصطلحات المستخدمة في أصول الفقه في أصول النحو ، كالاستحسان وتخصيص العلة .

وأوضح المؤلف في ختام مناقشته لهذه القضية أن النحو تأثر بعلم الكلام ، ويتمثل ذلك في تفسير الظواهر اللغوية تفسيرا عقليا .

ناقش المؤلف في هذه الفصل قضية أخرى ، هي : ما اللغة التي يعتمد عليه في تقعيد القواعد ! .

أوضح المؤلف أن النحاة حددوا المادة اللغوية التي يعتمدون عليها في تقعيد القواعد تحديدا يقوم على أساسين : أساس زماني وأساس مكاني .

الأساس الزماني : قبل المؤلف قرار مجمع اللغة العربية بالقاهرة ، وينص هذا القرار على أن العرب الذين يوثق بعربيتهم ويستشهد بكلامهم هم عرب الأمصار إلى نهاية القرن الثاني الهجري ، وأهل البدو من جزيرة العرب إلى آخر القرن الرابع الهجري

الأساس المكاني : اعتمد المؤلف في تحديد هذا الأساس على نص جاء في كتاب الألفاظ والحروف لأبي نصر الفارابي ، وهو «الذين نقلت عنهم اللغة العربية ، وبهم اقتدى ، وعنهم أخذ اللسان العربي من بين قبائل العرب ؛ قيس وتميم وأسد ، فإن هؤلاء هم الذين أُخذ عنهم أكثر ما أُخذ ومعظمه ، وعليهم اتّكِلَ في الغريب وفي الإعراب والتعريف ، ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين ، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم».

(د) الفصل الثاني ، وعنوانه : (ظاهرة التأويل في النحو الكوفي)

قبل أن أتعرض لموقف المؤلف من ظاهرة التأويل في النحو الكوفي أرى أن أشير إلى موقف لغوينا القدامى من الدرس اللغوي بشكل عام .

يرى اللغويون أن القاعدة تمثل المستوى اللغوي النموذجي ، ويرون أن المثال قد يطابق القاعدة أو يختلف عنها في قليل أو كثير ، وعند ربط المثال بالقاعدة ، وخاصة المثال الذي يختلف عن القاعدة يستطيع اللغوي تفسير هذا الاختلاف ، وقد حصروا نواحي هذا الاختلاف في أربع نواحٍ هي : الحذف ، والزيادة ، والاستبدال ، وتغيير الموقعية .

يُطلق التأويل إذاً على تفسير ماطرأ على المثال من تغير ، أو كما يقول المؤلف التأويل هو توجيه النصوص التي ورد ظاهرها مخالفا للأحكام التي استنبطها النحاة .

وللنحاة موقفان من التأويل :

الموقف الأول : ويمثله البصريون ، وهؤلاء اعتمدوا اعتمادا كبيرا على التفسير العقلي للظواهر اللغوية ، ويصفهم المؤلف بأنهم غالوا في التأويل .

الموقف الثاني : ويمثله الكوفيون ، وهؤلاء اعتمدوا على السماع ، بمعنى أنهم لا يميزون بين قاعدة مطردة وأخرى شاذة ، ويرى المؤلف أن الكوفيين لم يغالوا في التأويل ، وقد ربط بين الكوفيين وأصحاب المنهج الشكلي في العصر الحديث ، واتخذ موقفا مؤيدا للكوفيين.

والشيء الجدير بالتسجيل هنا أن المنهج الشكلي وهو المنهج الذي أرسى دعائمه بلومفيلد وهاريس قد تعرض في الآونة الأخيرة لنقد صارم من قبل نوعم تشومسكي ، لأنه لم يميز بين ظاهرة مطردة وأخرى غير مطردة ، وأن هذا دفع الشكليين إلى الاعتماد على الأنماط ، ومن عيوب الأنماط أنها تتعدد بالرغم من أنها جميعا تمثل قاعدة واحدة .

ومن ناحية أخرى تمتاز اللغة بالعبقرية والعبقرية ترتبط بالعقل ، ومن ثم تمتاز اللغة بأن القاعدة ترتبط بالعقل ، وهي تمثل الشكل النموذجي ، وعندما يتحقق هذا الشكل النموذجي في المثال يتعرض للاختلاف ، وقد حصر اللغويون أنواع هذا الاختلاف في أربعة أوجه هي : الحذف والاستبدال والزيادة وتغيير الموقعية . وأطلق تشومسكي على نظريته الجديدة اسم النظرية التوليدية التحويلية ، يقصد بالتوليد : وجود قاعدة قابلة لإنتاج أمثلة لاحصر لها من اللغة ، ويقصد بالتحويل مايطرأ على المثال من تغيير . والتغيير الذي يطرأ على المثال إذا ماقورن بالقاعدة يوازي تماما مايقصده النحاة بالتأويل . وهكذا نجد أن الدرس الحديث يتبع منهجا أقرب إلى المنهج البصري .

تعرض المؤلف بعد ذلك إلى نماذج من الأنماط التي قبلها الكوفيون ، دون تأويل ، في حين أن البصريين لم يقبلوها إلا بعد تأويلها ، من هذه النماذج .

١ – جواز إضافة الشيء إلى نفسه ، نحو قوله تعالى : «**إن هذا لهو الحق اليقين**» الواقعة : ٩٥ . وقد أجازوا هذا لاختلاف لفظهما .

وأرى أن هذا التركيب يمثل لغة ، ومن المعروف أن القرآن الكريم يضم مختلف اللغات العربية ، حتى يجد أصحاب كل لغة فيه ما يمثل لغتهم . وأرى أن هذه اللغة تمتاز بتغيير تركيب النعت والمنعوت إلى مضاف ومضاف إليه ، على سبيل الاتساع والمجاز (انظر البحر المحيط لأبي حيان ٢١٦/٨ ، وتفسير القرطبي ٢٣٤/١٧) والذي يبرر هذا التحويل أن «الإضافة قد توازن الإبدال أو التأكيد في بعض الأحوال ، منها أنه يمكننا أن نقول «ثوبٌ حريرٍ ، أو ثوبٌ حريرٌ ، ويمكن أن يقال : ثوبٌ من حرير أيضاً » التطور النحوي للغة العربية برجشتراسر ، تحقيق رمضان عبدالتواب /١٥٠» .

٢ – جواز الفصل بين المتضايفين بمنصوب المضاف ، نحو قراءة ابن عامر لقوله تعالى «**وكذلك زُيِّن لكثير من المشركين قتلُ أولادَهم شركائهم**» الأنعام ١٣٧ «كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ، تحقيق شوقي ضيف ط ٢ ص ٢٧٠» وقد وصف سيبويه مثل هذا التركيب بالقبح (الكتاب ٢٨،١٢ طبعة هارون) ويقول الرضي معلقا على هذه القراءة : «وأنكر أكثر النحاة الفصل بالمفعول وغيره في السعة ... وهو عند يونس قياس» ، ثم علق على قراءة ابن عامر بقوله : «ولا نسلم تواتر القراءات السبع» شرح القافية للرضي ٢٩٣/١ .

وأرى أن المؤلف على حق في تأييده مذهب الكوفيين ، لأن النحو الكوفي يتسم بالتوسع في مصادر السماع ولم يقصره على تلك المصادر الستة التي اعتمد البصريون عليها ، ومن ثم اعتمد على القراءات القرآنية المختلفة في استنباط قواعده . وهذه القراءة تمثل لغة قديمة . ويبدو أن مادعا البصريين إلى رفض الفصل بين المضاف عندما يكون مصدرا والمضاف إليه عندما يكون فاعلا للمضاف بالمفعول به أنهم يرون أن المضاف والمضاف إليه بمثابة الكلمة الواحدة ، فكما لا يجوز الفصل بين جزئي الكلمة الواحدة ، لا يجوز كذلك الفصل بين المضاف

والمضاف إليه ، وأرى أن المصدر ومفعوله يكونان مُرَكَّباً مصدريا ، وهذا المركب يقوم نحويا مقام العنصر الواحد ، من هنا يجوز في هذه اللغة أن يتبع هذا المركب المضاف إليه ، لأنه بمثابة الكلمة الواحدة ، ومن ثم لا يكون هناك فصل من الناحية النحوية في هذه اللغة بين المضاف والمضاف إليه .

٣ - جواز العطف باسم مرفوع على اسم إن قبل أن يستكمل خبرها ، نحو قوله تعالى : «**إنَّ الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحا فلا خوف عليهم ولاهم يحزنون**» المائدة : ٦٩ .

يرى إبراهيم السمرائي أن صيغة «الصابئون» هنا تمثل لغة قديمة ، وفي هذه اللغة يصاغ جمع المذكر السالم بالواو والنون في جميع أحواله الإعرابية ، نحو قول الشاعر :

نحو اللَّذون صبحوا الصباحا
يوم النخيل غارة ملحاحا

ونحو قراءة الحسن البصري "وماتنزلت به الشياطون" «النحو العربي نقد وبناء لإبراهيم السمرائي /٢٢-٢٣»

انتقل المؤلف بعد ذلك إلى عرض آراء اثنين من أئمة الكوفيين الذين بعدت آراؤهم عن التأويل ، وهما الكسائي والفراء .

آراء الكسائي :

(١) ذهب الكسائي إلى جواز خلو الفعل من فاعل في باب التنازع .

والذي أراه أن الفعل + فاعل يؤدي إلى جملة ، أما الفعل + المفعول به فيؤدي إلى مركب فعلي وليس إلى جملة .

(٢) يجيز الكسائي أن يعمل الفعل المتعدي إلى واحد في الاسم وفي ضميره ، نحو : زيدا ضربته .

والذي أراه أن التركيب الأصلي لهذه الجملة هو : ضربت زيدا ، ثُم قُدِّم زيد على ضربت ، وَوُضِع في مكانه ضمير يدل عليه ، ويسمي اللغويون التحويليون مثل هذا الضمير بالأثر ، الذي يدل وجوده على اسم تغيرت موقعيته ومن هذا المنطلق أؤيد رأي الكسائي .

(٣) يرى الكسائي جواز أن يعمل اسم الفاعل النصب ولو كان بمعنى الماضي ، نحو قوله تعالى : «**وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد**» ، وأرى أن اسم الفاعل عند الكوفيين فعل ويسمونه بالفعل الدائم ، والذي حدث هنا أن الفعل الدائم قام بوظيفة الفعل الماضي ، وهذا من باب تعدد الوظائف النحوية للجنس الصرفي المعين . وهذا كما أرى من تأثير الحمل في توسيع القاعدة ، ومن ثم أؤيد ماذهب إليه الكسائي .

آراء الفراء :

(١) أجاز الفراء دخول الفاء في خبر المبتدأ ، نحو قوله تعالى : «**الزانية والزاني فاجلدوا**» (النور : ٢) .

أرى أن تفسير الفراء يمثل احتمالا صحيحا ، كما أن تفسير سيبويه يمثل احتمالا آخر صحيحا ، لأن كلا منهما انطلق من الأسس التي يعتمدها لتفسير الظواهر اللغوية التي يمكن تسميتها بالظواهر الغامضة أمام اللغوي ، والغموض لايُفسر إلا بوجود احتمالين متساويين ليس أحدهما أفضل من الآخر .

لشرح ماقلته أقول : إن النحاة يجمعون على أن الفاء تلحق بخبر المبتدأ إذا تضمن المبتدأ معنى الشرط ، وذلك إذا كان موصولا صلته فعل أو ظرف ، نحو : الذي يأتيني فله درهم ، والذي في الدار فله درهم ، والذي قُدَّامك فله درهم ، أو إذا كان نكرة موصوفةً بالفعل أو بالظرف ، نحو : كل رجل يأتيني فله درهم ، وكل رجل في الدار فله درهم .

ويرى النحاة أن سبب التحاق الفاء بالخبر في هذه الحالة هو الحمل على جملة الشرط ، للمشابهة بينهما ، فاسم الموصول أو النكرة الموصوفة أو الظرف أو المجرور ، أو الفعل الصالح للشرطية نحو : كل رجل عند السلطان فمظلَّم ، يشبهان اسم الشرط في الدلالة على الإبهام ، والصلة أو الصفة كالشرط ، والخبر كالجزاء .

وبالرغم من هذا نجدهم اختلفوا في تفسير وجود الفاء في قوله تعالى: «**والزانية والزاني**

فاجلدوا» وأرى أن هذا الاختلاف يرجع إلى الاختلاف في تحديد وظيفة اسم الفاعل ، فسيبويه يرى أن اسم الفاعل في هذا المثال مبتدأ أي أنه يقوم بوظيفة الاسم ، ومن ثم فالألف واللام هنا هي أداة التعريف ، والفراء يرى أن اسم الفاعل فعل يدل على الدوام - وهذا مذهبه في كل اسم فاعل ، ومن ثم يرى أن «ال» هنا اسم موصول ، وهي هنا تقوم بوظيفة المبتدأ ، والزانية والزاني ، فعل دائم ، والدوام فيه رَائحة الاستقبال ، ونتج عن الاختلاف في التفسير اختلاف في الحكم على الفاء ، فسيبويه يرى أن جملة فاجلدوا مستأنفة والخبر محذوف ، في حين يرى الفراء أنها خبر للمبتدأ . وأرى أن ماذكره المؤلف صحيح لأن الاحتمالين كما أوضحت سابقا متساويان ، ولايستطيع اللغوي ترجيح أحدهما على الآخر ، والذي لاشك فيه أن كلا منهما استخدم تأويله للوصول إلى الحكم الذي ارتآه في ضوء نظريته العامة في تفسير الظواهر اللغوية .

(٢) أجاز الفراء نصب الفعل المضارع بعد حتى بها وليس بـ(أن) مضمرة .

أؤيد المؤلف هنا في موقفه من هذه القضية ، وأرى أن الفراء اعتمد كما يرى المؤلف على الشكل فقط ، ولم يذهب إلى أصل مفترض كما ذهب البصريون .

(٣) أجاز الفراء كذلك نصب اسم ليت وخبرها لإجرائها مجرى التمني ، نحو قول العجاج .

ياليت أيام الصبا رواجعا

يرى أحد الباحثين أن ليت هنا أصلها رأيتَ ، ثم حدث أن تحول الفعل (رأيْت) إلى أداة ، بعد أن سهلت همزة (رأيتَ) فأصبحت الصيغة (رَيْت) ، ثم أبدلت الراء لاما .. لأنهما من الأصوات المتوسطة والإبدال بين الأصوات المتوسطة شائع إلى حد كبير ، ومن ثم أصبحت الصيغة (لَيْتَ) (اللهجات العربية القديمة لرابين ترجمة / عبدالرحمن أيوب /١٣) ويقول رمضان عبدالتواب : إن هذا الإبدال وقع منذ زمن بعيد في الفصحى (بحوث ومقالات في اللغة لـ رمضان عبدالتواب / ٧٤و٧٥) .

(٤) أجاز الفراء كذلك أن تعمل ما الاستفهامية مع لام الجر متصلة بالضمير متكلما أو مخاطبا أو غائبا عمل الأفعال الناقصة ، سواء أكان ما بعدها معرفة أم نكرة ، نحو قوله تعالى : «**فمالكم في المنافقين فئتين والله أركسهم بما كسبوا**» (النساء/٨٨) ونحو قوله تعالى : «**فَمالِ الذين كفروا قبلك مهطعين**» (المعارج /٣٦) .

(٥) أجاز الفراء أيضا أن يكون المرفوع بعد إذا و إن الشرطيتين مرفوعا على الابتداء ، وليس فاعلا لفعل محذوف ، كما يذهب إليه أكثر البصريين ، نحو قوله تعالى «**إذا السماء انشقت**» ، ونحو قوله تعالى : «**وإن أحد من المشركين استجارك فأجره**» ، ونحو قوله تعالى : «**إن امرؤ هلك**» .

(هـ) الفصل الثالث وعنوانه : أسباب التأويل

حدد المؤلف أسباب التأويل بثلاثة أسباب هي : عدم موافقة القواعد النحوية الأولى ، وتحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد ، واختلافهم في تفسير بعض الصيغ والتراكيب . وقد خص كل سبب من هذه الأسباب الثلاثة بدراسة مستقلة .

السبب الأول : عدم موافقة القواعد الأولى :

حصر المؤلف مخالفة القواعد الأولى في ثلاث نواحٍ هي:

(أ) الظواهر اللغوية المختلف في تفسيرها دلاليا:

من ذلك تفسير (أو) في قوله تعالى «**وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون**» (الصافات / ١٤٧) يرى الكوفيون أن (أو) هنا تكون بمعنى بل ، أي : بل يزيدون ، أو بمعنى الواو ، أي : ويزيدون ، ويرى البصريون أن (أو) هنا قد تكو ن للتخيير ، والمعنى أنهم إذا رآهم الرائي تخير في أن يقدرهم مائة ألف أو يزيدون على ذلك ، وقد تكون بمعنى الشك ، والمعنى أن الرائي إذا رآهم شك في عددهم لكثرتهم أي : حالهم حال من يَشُكُّ في عددهم لكثرتهم ، فالشك يرجع إلى الرائي ، لا إلى الحق تعالى .

(ب) الظواهر اللغوية التي ترجع إلى لغة ويُطَبَّقُ عليها لغةٌ أخرى ، من ذلك أن هناك من العرب من يرفع خبر ليس ، نحو «ليس الطيب إلاّ المسكُ» وقد روى أبو عمرو أن ذلك لغة تميم . يقول أبو حيان إن التأويل لا يجوز إذا كان الكلام لغة قومٍ أو طائفةٍ من العرب (الاقتراح تح أحمد قاسم / ٧٤) ويبدو أن هذا هو ما جعل بعض النحويين يُغَلِّبُ على ليس الحرفية (الإنصاف ١٦١/١) . ومن ذلك أيضا أن بني عقيل يجيزون الجرَّ ب «لَعَلَّ» مع جواز كسر لامها الأخيرة ، فتصبح الصيغة عندهم لَعَلِّ أو لَعَلٍّ . قال شاعرهم :

فقلتُ ادْعُ أخرى وارفع الصوت جهرةً
لعَلِّ أبي المغوار منك قريب

(ج) الظواهر اللغوية التي لاتخضع لأحكام القواعد البصرية من ذلك :

١ - قرر البصريون أنه لايجوز تقديم معمول المصدر على المصدر إذا كان ظرفا أو جاراً مع مجروره ، ومع ذلك جاءت أمثلة من هذه الظاهرة في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : «**ولا تأخذكم بهما رأفةٌ في دين الله**» (النور : ٢) ونحو قوله تعالى : «**فلما بلغ معه السعي**» (الصافات : ١٠٢) .

٢ - قرر البصريون أنه لا يجوز تقديم معمول صلة (أل) عليها ، إذا كان المعمول ظرفا أو جارا أو مجروراً ، مع ورود ذلك في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : «**وكانوا فيه من الزاهدين**» (يوسف /٢٠) .

٣ - قرر البصريون ترجيح نصب الاسم المتقدم على الفعل في باب الاشتغال إذا كان الفعل للطلب ، وهو الأمر والنهي والدعاء ، لأن الرفع يستلزم الإخبار بالجملة الطلبية عن المبتدأ ، وهذا يخالف القياس ، ومع ذلك جاء في القرآن الكريم ما يخالف هذه القاعدة ، نحو قوله تعالى : «**والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما**» (المائدة : ٣٨) .

٤ - قرر البصريون عدم جواز العطف على الضمير المخفوض بدون إعادة الخافض ، ومع ذلك جاء في القرآن الكريم ، نحو قوله تعالى : «**واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام**» (النساء : ١) .

السبب الثاني : تحديد الشواهد المعتمدة في التقعيد

يرى المؤلف أن النحاة جمعوا اللغة من قبائل مختلفة تساوت في الفصاحة ، ومن المعروف أن لكل قبيلة لغتها الخاصة ، من هنا جمعوا أشكالا مختلفة ولكنها ترجع إلى ظاهرة واحدة ، وأدى هذا إلى تعدد قواعد الظاهرة الواحدة ومن ثم كثرت مظاهر التأويل عند النحاة ، من ذلك مايلي :

١ - ينصب أهل الحجاز المستثنى في أسلوب الاستثناء المنقطع في حين يرفعه بنو تميم ، وقد شرح سيبويه أسباب النصب عند أهل الحجاز وأسباب الرفع عند تميم . وأدى ذلك إلى كثرة التأويل

٢ - «ما» عند أهل الحجاز تُحمل على ليس فينصبون خبرها ، وتحمل عند بني تميم على «أما وهل» ومن ثم لا يعملونها في شيء . ووصف سيبويه لغة تميم بأنها القياس لأن «ما» لا تشبه ليس ، ومن ثم يجب ألا تحمل عليها ، في حين أن خبرها لم يرد مرفوعا في القرآن الكريم .

السبب الثالث : اختلافهم في تفسير بعض الصيغ والتراكيب

يتعرض المؤلف هنا لما يسمى في الدراسات اللغوية بالغموض ، ويقتضي الغموض اختلافا في التفسير ، ومن أمثلة ذلك :

(أ) نعم : هل هي اسم أم فعل ؟.. يتمثل الغموض هنا في أن نِعْمَ تقبل علامات الاسمية ، فيدخل عليها حرف الجر نحو : مازيد بنعم الرجل ، ويدخل عليها يا التي للنداء ، نحو قول العرب : يا نعم المولى ويا نعم النصير ، وتقبل علامات الأفعال ، فيتصل بها ضمير المرفوع ، فقد قال العرب : نعما رجلين ، ونعموا رجالاً ، وتتصل بها تاء التأنيث نحو قول العرب : نعمت المرأة وبئست الجارية .

وأرى أن تعدد التفسيرات في المسائل الغامضة أمر طبيعي ، ومن ثم تبنت كل مدرسة نحوية موقفا محددا دعّمته بالشرح والتأويل ، من هنا يرى الكوفيون : أن نعم اسم ، ويرى البصريون : أنها فعل.

(و) الفصل الرابع وهو بعنوان : أسباب التأويل

وقد حدد المؤلف أسباب التأويل في ثلاثة أسباب هي: الشذوذ ، والضرورة ، والحذف والتقدير ، وقد أفرد كل سبب بدراسة مستقلة .

السبب الأول : الشذوذ

ناقش المؤلف مصطلح الشذوذ عند النحاة القدامى والمحدثين ، واختار ثلاثة من القدامى هم : سيبويه ، وابن جني ، والزجاجي ، وثلاثة من المحدثين هم : عبدالفتاح الدجني ، وأمين الخولي ، وعباس حسن . وأوجز فيما يلي رأي كل عالم من هؤلاء العلماء كما عرضه المؤلف .

(١) **سيبويه** : استخدم عدة مصطلحات تدور كلها حول وصف مخالفة الشائع في الاستخدام ، مثل القلة والقبح والقليل الخبيث والقبيح والضعيف والغلط والشذوذ .

(٢) **ابن جني** : ميّز بين الشذوذ الناتج عن تطبيق مبدأ القياس ، والشذوذ الناتج عن القلة في الاستخدام ، ومن ثم وجد المؤلف عنده الشاذّ في الاستخدام فقط ، نحو عدم استخدام الماضي من «يذر ويدع» ، والشاذ في القياس فقط نحو عدم قلب الواو ألفا في نحو : أخوص الرمث ، واستوصبت الأمر ، والشاذ في القياس والاستخدام معا ، نحو تتميم اسم المفعول من الأجوف مثل مَصْوُون.

(٣) **الزجاجي** : قصر الشاذ على المستخدم استخداما قليلا ، واستنتج المؤلف ذلك من عبارة الزجاجي بأنه لا يقبل من الشواذ إلاّ ما نقلته الرواة وسُمع منها في شعر أو شاهد كلام إلا ما يدعيه المدعون قياسا .

(٤) **عبدالفتاح الدجني** : عَدَّ الآراء النحوية التي يقول بها نَحويٌ ما ، وينفرد بها شُذوذًا ، فمثلا إذا خَالف المبرد سائر البصريين في قاعدة ما ، يكون قد تَفَرَّدَ عن مدرسته ، ومن ثم يكو ن رأيه شَاذًا . واعترض المؤلف على هذا الرأي ، ووصفه بأنه توسيع لمفهوم الشذوذ في حين أنه يجب العمل على تضييق هذا المفهوم .

(٥) **أمين الخولي** : يرى أن الشاذ يقابل المطرد ، والمطرد هو ما عرِف من موافقة الطبيعة العامة للعربية ، والشاذ ضده .

(٦) **عباس حسن** : يرى أن الشاذ يعني القلة العددية في الاستخدام ، والمطرد يعني الكثرة العددية في الاستخدام . ويؤكد المؤلف هنا أن عباس حسن لم يستطع تحديد مفهومي القلة والكثرة ، ذلك أنه تساءل هل المقصود هو الكثرة العددية بين أفراد القبيلة الواحدة دون نظر لغيرها ، أم هي الكثرة المشتركة بين كل القبائل ؟ .

واستنتج المؤلف من مناقشته آراء النحاة القدامى والمحدثين في تحديد مصطلح الشذوذ اضطرابا في مواقف هؤلاء النحاة ، وانعكس هذا الاضطراب على القواعد النحوية ، وأدى إلى كثرة التأويل . من ذلك ما يلي :

١ – المثال الذي يعده أحد النحاة شاذا يعُده الآخر مطردا . ومن أمثلة ذلك :

(أ) يرى سيبويه أن تركيبا نحو : عسى الغويُر أبْؤُسًا شاذ ، ويرى المبرد أنه مطرد ، وأثبت ذلك بالتأويل ، فقال : إن التقدير فيه عسى الغوير أن يكون أبْؤُسًا .

(ب) يرى سيبويه أن تركيبا نحو : «دخلت البيت» شاذ ، لأن دخل فعل لازم واللازم يتعدّى بواسطة حرف الجر .، وفي المثال تعدى الفعل بدون حرف الجر ، ويرى المبرد أنه مطرد ، وأوّل ذلك بأن العرب تعدّت إلى أسماء الأماكن : دخلتُ وذهبتُ وانطلقت ، فقد حُكي عنهم أنهم يقولون : دخلت الكوفة وذهبتُ اليمن وانطلقتُ الشام .

٢ – رفض النحاة القياس على أمثلة وردت بكثرة في السماع ، ويتضح ذلك من الأمثلة الآتية :

(أ) جاء في الأشموني : مع كون المصدر المنكر يقع حالا بكثرة هو عندهم مقصور على السماع .

(ب) جاء في الأشموني أيضا : ومجيء فعيل بمعنى مفعول كثير في لسان العرب ومع كثرته لم يُقسْ عليه .

٣ – قاس النحاة على القليل من ذلك مايلي :

(أ) أجاز النحاة في النسب إلى رَكوبَة وَحَلُوبَة أنْ يقال

: رَكَبيّ وحَلَبِيّ قياسا على شَنَئِيّ من باب إجراء الفَعُولَة مجرى فَعيلة لمشابهتهما .

(ب) أجاز النحاة مجيء الحال من النكرة بلا مسوِّغ كقولهم : عليه مائةٌ بيضاً . وقد أجاز سيبويه القياس عليه ومنعه الخليل ويونس .

السبب الثاني الضرورة الشعرية :

هي ماوقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا . من ذلك مايلي :

(أ) حذف علامة الرفع في تَبِيتِينَ ، وتدْلِكِينَ ، مع أن الفعلين مرفوعان

أبيتُ أسرى وتَبِيتي تدلكي
وجْهكِ بالعنْبر والمسكِ الزكي

وحذف علامة الرفع في الفعل أشربُ مع أن الفعل مرفوع في بيت امرئ القيس الآتي :

فاليوم أشرب غير مستحقب
إثْماً من الله ولا واغل

إن الظواهر اللغوية التي ترجع إلى الضرورة الشعرية جعلت النحاة يلجأون إلى التأويل لتفسيرها من أمثلة ذلك .

١ – عدم جزم المضارع بعد لم الجازمة :

(أ) لولا فوارسُ من نُعم وَ أسْرَتُهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار

يقول ابن مالك في تفسير ذلك إنّ لم هنا مهملة .

(ب) ألَمْ يأتيكَ والأنباء تَنْمِي
بما لاقت لبُون بني زياد

اختلفت تأويلات النحاة لتفسير عدم جزم الفعل «يأتيك» ، يقول بعضهم : إن المعتل أجرى مجرى الصحيح ، ويقول آخرون : إن الياء في يأتيك حرف إشباع والياء الأصلية محذوفة للجازم ، ويقول آخرون : إن الياء أصلية وهذا على لغة مَنْ تجزم المعتل بحذف الحركة المقدرة وتترك حرف العلة على حاله .

السبب الثالث : الحذف والتقدير

(١) حصر المؤلف المصطلحات التي استخدمها النحاة في دراسة الحذف وهي :

(أ) الاتساع والمجاز : ويقصد به حذف العامل وإبقاء المعمول وتغير إعرابه ، نحو قوله تعالى : «واسأل القرية» (يوسف /٨٢) .

(ب) الحذف : ويقصد به حذف العامل وإبقاء المعمول مع عدم تغير إعرابه .

(ج) الإضمار : يقصد به حذف الأسماء والأفعال والحروف نحو : ألا يا اسجدوا ، والمحذوف هنا هؤلاء ، والتقدير : ألا يا هؤلاء اسجدوا . ونحو والله لكان كذا والمحذوف لقد والتقدير والله لقد كان كذا .

(٢) ناقش المؤلف أسباب الحذف ، وأجملها في سبب واحد هو كثرة الاستخدام ، وألحّ على أن هذا الحذف ينسب إلى المتكلم . من هنا وضعه بأنه سماعي منقول عن العرب ، والحذف قد يكون في حرف نحو : لم أبل بدلاً مِنْ لَم أبالَ . ولم اك بدلاً مِنْ لم أكُنْ ، ومُذْ بدلاً مِنْ منذ ولَدْ بدلا من لَدُن . وقد يكون في حركة نحو : عُلْمَ بدلا من عُلِم ، وقد يكون الحذف في التركيب من ذلك نحو حذف خبر المبتدأ بعد لولا إذا كان كونا مطلقا نحو : لولا عبدُالله كان بذلك المكان ... ومن ذلك أيضا حذف صور جملة الصلة إذا طالت نحو : جاء الذي ضاربٌ زيدا بدلاً مِنْ: جاء الذي هو ضاربٌ زيدا .

أوضح المؤلف بعد ذلك أنّ مِنَ الأساليب التي يلتزم فيها العرب بالحذف أسلوب النداء وأسلوب القسم . أؤيد المؤلف فيما ذهب إليه لأنه يصعب تقدير أصل جملة النداء كما يرى النحاة لأن العرب لم ينطقوا بهذا الأصل المفترض . وأؤيد هنا ابن مضاء الذي نفى حدوث مثل هذا الحذف ولأنه لو قُدِّرَ الأصل لانتقلت الجملة من جملة إنشائية إلى جملة خبرية ، وهذا يؤدي إلى فقدان الجملة لمعناها في الدلالة على النداء . على كُلٍّ إن تحليل جملة النداء وفقا للقواعد النحوية أمر صعب ، من هنا يرى بعض الباحثين أن جملة النداء من الجمل المسكوكة ، وهي الجمل التي يصعب تحليلها نحويا .

وبعد فالكتاب بالرغم من صغر حجمه إلا أن مؤلفه عرَّج فيه على كل أبواب النحو العربي ووازنَ بين آراء الكوفيين والبصريين في النقاط التي أسميتها في هذا البحث بالمسائل الغامضة في النحو وقد ناقش المؤلف هذا الغموض بعقلية مستنيرة وواعية .